PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

السيد/ عبد الله مصطفى الجسمي

عضو وفد دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة
أمام اللجنة السادسة المعنية بالمسائل القانونية
البند المتعلق بـ " التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي"
الدورة الـ 67 للجمعية العامة
نيويورك في 8 أكتوبر 2012

السيد الرئيس،

يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح، كما ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام لما جاء في تقريره بشأن هذا البند من معلومات قيمة من شأنها أن تغني مداولاتنا الرامية إلى تعزيز الجهود الدولية الهادفة إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

السيد الرئيس،

بالرغم من الجهود المكثفة والمتواصلة التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن من أجل مكافحة الإرهاب بأنواعه، إلا أنه وللأسف الشديد لا يزال مجتمعنا الدولي يشهد صور وأشكال متنامية وأشد خطورة لأعمال الإرهاب والإجرام المنظم المهدد بنتائجه المأساوي مسألتي الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

ونظرة سريعة لوقائع الإرهاب التي وقعت في العقود الأخيرة مرورا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وغيرها من الحوادث التي وقعت في المناطق المختلفة بآسيا وأوروبا وأفريقيا، بما فيها التي تعرضت لها بعض دول منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن إرهاب الدولة المنظم الذي يتم إنتهاجه وبشكل متواصل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وسوريا، جميعها أثبتت بأن دوافعه واحدة، ولا يرتبط على الإطلاق بأي قومية أو ثقافة أو عقيدة أو منطقة بعينها دون الأخرى، بل أستندت جميع أعماله وبشكل أساسي على شعور الكراهية والتعصب الفكري المتطرف وغير المسؤول، وعليه فإننا وإذ ندين بقوة الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له السفارة الأمريكية في بنغازي بليبيا الشهر الماضي وكل الأعمال الارهابية

الأخرى المرتكبة ضد البعثات الدبلوماسية وغيرها كردة فعل على الاساءات للاديان السماوية، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز كافة الجهود المبذولة من أجل تفعيل أدوات ونظم هذه المكافحة، وبما يستند على مبادئ ميثاق الامم المتحدة وسيادة القانون الدولي والقانون الانساني الدولي، فضلا عن إستراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب التي نشدد على أهمية مواصلة إستعراضها الدوري لضمان الارتقاء باهدافها الرامية الى القضاء التام على كافة اعمال الارهاب.

وفي نفس الوقت أيضا ندعو كافة الدول إلى تحمل مسؤوليتها في منع ظهور ممارسات الإساءة والتحريض على رموز الأديان والثقافات ولاسيما الأعمال الإستفزازية منها التي تربط أعمال الإرهاب بالإسلام الحنيف، ونحث على تشجيع الجهود السياسية المبذولة من اجل احتواء وتسوية الخلافات والصراعات الدائرة، وتعزيز التقارب بين الاديان والحضارات، ونشر ثقافة التسامح والسلام، وترسيخ مبادئ العدالة والقانون الدولي، وتعميق احترام حقوق الانسان.

السيد الرئيس

فإننا نأمل من كافة الدول إبداء المرونه السياسية اللازمة والكفيله بالتوصل الى اتفاق دولي قريب حول كافة المسائل العالقة بمشروع الاتفاقية الشاملة للاهاب الدولي، وذلك تسهيلا لاعتمادها ونفاذها باسرع وقت ممكن، مجددين في هذا السياق موقفنا الداعي الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة، يهدف الى تحديد تعريف واضح للارهاب يفرق بين حق الشعوب في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، وايضا تحديد الاسباب الجذرية الكامنة والمؤدية لانتشار الارهاب، وقواعد وسبل مواجهتها، ونطالب ايضا في هذا السياق بضرورة تعزيز المساعدات الفنية والتقنية المقدمة للدول النامية لبناء وتطوير قدراتها الوطنية في مجال مكافحة الارهاب والتعاون مع المجتمع الدولي بهذا المجال، وكذلك ندعو الى وضع خطط دولية معززة لمساندة ودعم ضحايا الارهاب.

السيد الرئيس

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوير سياستها وإجراءاتها الرامية إلى مكافحة أعمال هذه الظاهرة الخطيرة وتمويلها، بما في ذلك إتخاذها للمزيد من الخطوات الذكية الكفيلة بتطوير تشريعاتها ونظمها وتدابيرها المعنية بهذه المكافحة، وتطبيق آليات مختلفة لدعم هذه الأهداف، شملت مجالات التعليم، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الحوار بين الثقافات، وغيرها من المجالات الأخرى.

كما حرصت حكومة الامارات على إجراء عمليات تقييم وتطوير تشريعاتها وإجراءاتها الوطنية ذات الصلة بهذه الظاهرة، كتلك المتصلة بجهود مكافحتها لعمليات غسيل الأموال، وملاحقة كافة الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية، بما فيها جرائم تهريب المخدرات والأسلحة الصغيرة، مكرسه لهذا الغرض كل إمكانياتها وخبراتها الوطنية المتاحة للتنسيق والتعاون مع الأليات الدولية والاقليمية وشبه الإقليمية المختصة بالمكافحة لمنع محاولات إستغلال أراضي دولة الامارات وأجوائها ومياهها لتنفيذ أي من أعمال الارهابية والاجرامية أو المخالفة للقوانين الدولية.

كما إنتهجت الدولة أيضا إجراءات رقابية محكمة على عمليات موانئها وممراتها ومنافذها البحرية والبرية والجوية وغيرها، لضمان منع كافة محاولات نقل المواد الحساسة، وتطوير التدابير الكفيلة بضمان عدم وصولها للعناصر والجماعات الارهابية، وتعزيز أهداف عدم الانتشار النووي العالمي.

وعززت أيضا تعاونها المتعدد الأطراف مع شركائها الإقليميين والدوليين الأخرين في مجال بتعزيز الرقابة على العمليات المصرفية والحسابات والودائع الإستثمارية المشتبه في تمويلها للإرهاب، وأيضا تعزيز التعاون في الأنشطة العسكرية الهادفة إلى تعزيز الجهود العالمية لمواجهة الإرهاب.

أما على الصعيد الدولي والإقليمي فقد حرصت الدولة على إبرام شراكات متعددة والتعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وأيضا إنضمامها لجملة الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وقد اعلنت الامارات العربية المتحدة وبالتعاون مع العديد من الاصدقاء والاطراف الفاعلة، إنشاء " المركز المتميز لمكافحة التطرف العنيف" الذي سيبدأ أعماله في أبوظبي نهاية هذا العام.

السيد الرئيس،

وختاما نأمل ان تساهم مناقشاتنا في اطار هذا البند الى نتائج ملموسة تساعد على تعزيز جهود الحرب الدولية على الارهاب، كفيلة بايجاد عالم يسوده مبادئ العدل والمساواة والحرية والتعايش السلمي بين جميع الشعوب والحضارات في سلام وامن وازدها.

شكرا السيد الرئيس.